إسرائيل والمسألة الفلسطينية: حرب طاحنة على غزة والضفة الغربية في قبضة التيار الاستيطاني التوراتي

وليد حباس

تحت المجهر

■ ٢٠٢٣ عام التحولات المفصلية: هجوم ٧ أكتوبر، والحرب الإسرائيلية على غزة ■ إسرائيل تسيطر على مناطق إستراتيجية في قطاع غزة تاركة سؤال «اليوم التالي» مفتوحاً ■ وزارتان مفتاحيتان بيد المستوطنين مع تصاعد إرهابهم المنظم ■ لحظة تاريخية من التضامن والتعاطف الدولي مع الحقوق الفلسطينية.

الترحيل القسري: مشهد من خان يونس يوم ١٤ أيار ٢٠٢٤. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

شهد العام ٢٠٢٣ أحداثاً إستراتيجية مفصلية: هجوم ٧ أكتوبر، والحرب الإسرائيلية على غزة، ونقل إدارة شؤون المستوطنين الى وزير مدني داخل الجيش في الضفة الغربية؛ ستكون لهذه الأحداث ارتدادات مستقبلية بعيدة المدى.

هجوم ٧ أكتوبر «يقلب الطاولة» على إستراتيجية نتنياهو لإدارة الصراع التي، على مدار عقد من الزمن، شملت الامتناع عن الاتصالات السياسية مع السلطة الفلسطينية، ورفع القيود عن التوسع الاستيطاني، والاستثمار في الانقسام الفلسطيني وتعزيزه؛ تبني سياسة «احتواء حماس» من خلال سياسة «الاقتصاد مقابل الهدوء»

حددت الحكومة الإسرائيلية أهداف الحرب على غزة، بتقويض قدرات حماس العسكرية والإدارية، وتحويل غزة إلى مكان لا يشكل تهديداً أمنياً على إسرائيل؛ واستعادة المحتجزين.

إسرائيل تنشئ مناطق سيطرة وحدوداً داخلية في القطاع، إلى جانب الجهود الإستراتيجية لتفكيك القدرات الإدارية والعسكرية لحماس، واستكشاف سيناريوهات الحكم المستقبلية، مع تقليص عمليات الأونروا بشكل كبير والتسبب في دمار واسع النطاق في جميع أنحاء القطاع.

الضفة الغربية: مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي تشهد تحولاً نوعياً مع منح بتسلئيل سموتريتش منصب «وزير ثان» داخل وزارة الدفاع، وبالتالي نقل شؤون المستوطنين وإدارة المنطقة (ج) إلى وزير «مدني»، مما يعني «ضماً» فعلياً لجوانب أساسية من الشؤون الإدارية للمستوطنين.

تمثل الحرب الإسرائيلية على غزة نقطة ذروة حفزت بشكل كبير المشاعر العالمية والتضامن مع الحقوق الفلسطينية.

مدخل

حمل العام ٢٠٢٣ ثلاثة أحداث نوعية ستكون لها مآلات بعيدة المدى على «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني» ووجهته: ١) هجوم ٧ أكتوبر على إسرائيل؛ ٢) الحرب الإسرائيلية على غزة؛ ٣) انتقال السلطات والصلاحيات المدنية المتعلقة بمجتمع المستوطنين في الأرض المحتلة إلى وزارات مدنية يقف على رأسها التيار الاستيطاني التوراتي (التيار الحردلي) وهو تحول نوعي يغير بنية الاحتلال البيروقراطية والقانونية التي كانت تعمل تحت إدارة الجيش الإسرائيلي (١٩٦٧-٢٠٢٣).

ما زالت ارتدادات ٧ أكتوبر والحرب على غزة مستمرة؛ وما زالت المرحلة مفتوحة على التدحرج باتجاهات مختلفة ومتناقضة وخواتمها النهائية ضبابية؛ لذلك فإنه من المبكر الخروج باستخلاصات إستراتيجية حاسمة خاصة في ظل الارتدادات العالمية المستمرة للحرب. ومع ذلك، يستعرض هذا الفصل الأحداث والمتغيرات المفصلية التي شكلت علاقة إسرائيل بالمشهد الفلسطيني خلال العام ٢٠٢٣ ومعانيها وإسقاطاتها في ظل الواقع المركب والمضطرب الذي يسم المرحلة.

ينقسم الفصل إلى خمسة أقسام رئيسة؛ يستعرض القسم الأول إستراتيجية «إدارة الصراع» التي تبناها بنيامين نتنياهو خلال العقد المنصرم ومفاعيلها المتناقضة وانهيارها في ٧ أكتوبر وتداعيات ذلك، ويتتبع القسم الثاني الأبعاد الإستراتيجية للحرب الإسرائيلية على غزة في ظل تعثر تحقيق أهدافها وتصورات إسرائيل لليوم التالي للحرب. ونُفرد القسم الثالث لاستعراض ملامح ما يبدو على أنه إدارة «متجددة» للصراع، على ضوء ممارسات إسرائيل خلال الحرب. في القسم الرابع، يتحول التقرير إلى الضفة الغربية وإسقاطات التحولات الإدارية في مؤسسة الاحتلال بعد تعيين سموتريتش وزيراً مدنياً داخل وزارة الدفاع ومسؤولاً عن تطوير حياة المستوطنين. وفي القسم الخامس والأخير نرصد التحولات الدولية في ضوء الحرب، خصوصاً تعاظم الاحتجاجات المناصرة للفلسطينيين، والتحولات المرصودة في مواقف الولايات المتحدة من قضية البؤر الاستيطانية وسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين خلال الحرب، والانتقادات الحقوقية والدولية لإسرائيل وانتهاكاتها القانونَ الدولي.

أولاً: ٧ أكتوبر وزعزعة إستراتيجية نتنياهو لإدارة الصراع

خلال العقد المنصرم، وبتوجيه من حكومات نتنياهو المتعاقبة، قامت سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين على إستراتيجية «إدارة الصراع» التي شكلت أداة في اتجاه حسم الصراع تدريجياً. اعتمدت هذه الإستراتيجية على أربعة أسس: ١) تحييد السلطة الفلسطينية سياسياً ٢) تسريع وتوسيع الاستيطان والتهويد وتغيير الوقائع على الأرض ٣) احتواء حماس عبر سياسة الاقتصاد مقابل الهدوء٤) الحصار المستمر على قطاع غزة كأداة ثواب–عقاب تجاه «حماس» المسلحة. انطوت كل من هذه الأسس على مجموعة من الممارسات التي هدفت لتحقيقها كما هو موضح في الجدول ١.

	سياسية تحييد السلطة الفلسطينية إغلاق قنوات التواصل السياسي مع السلطة الفلسطينية وقصر التواصل معها على الشؤون الإدارية والأمنية. توسيع النفوذ الأمني والأعمال الحربية الإسرائيلية لتشمل كافة مناطق وجود السلطة الفلسطينية. استخدام العلاقة المالية كمنظومة ثواب–عقاب تجاه السلطة مقابل تسهيل التعامل الاقتصادي للفلسطينيين مع السوق الإسرائيلي. **تسريع الاستيطان والتهويد** الإسراع في الاستيطان ودعمه من جمعيات المجتمع المدني اليمينية، وتبنيه من قبل الحكومات الإسرائيلية.
	احتواء حماس إبقاء حماس قادرة على ممارسة الحكم في قطاع غزة وردعها في الوقت نفسه. وتبني معادلة «الاقتصاد مقابل الهدوء» التي شملت إدخال المنحة القطرية ومنح تصاريح للعمال في مقابل الحفاظ على الهدوء الأمني. **حصار القطاع** فرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة، وتعزيز فصل القطاع عن الضفة الغربية، واستخدم الحصار المالي والاقتصادي كمنظومة ثواب–عقاب تجاه «حماس» وبناء على فعالية منظومة الردع العسكرية.

الجدول (١): ركائز "إستراتيجية إدارة الصراع" (٢٠١٤-٢٠٢٣)

في الوقت الذي مثلت فيه إستراتيجية «إدارة الصراع» حالة من الجمود السياسي وانسداد الأفق بالنسبة للفلسطينيين، فإنها شكلت أداة إسرائيلية نشطة للدفع باتجاه حسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية. فخلال العقد الأخير من «إدارة الصراع»، سرعت إسرائيل من إجراءات «خلق حقائق» تجعل إقامة دولة فلسطينية أمراً غير قابل للتطبيق. وقد استثمرت إسرائيل في تعميق الانقسام الفلسطيني من أجل التهرب من أي استحقاقات سياسية عبر ترسيخ الفصل بين الضفة وغزة، عبر العمل على احتواء حماس واستمرار الحصار من جهة وقضم صلاحيات السلطة وصولاً إلى تحويلها إلى سلطة حكم ذاتي مدنية على المدى البعيد، وبشكل يصعب مغادرته من جهة أخرى. وقد عبر نتنياهو عن هذه الإستراتيجية بشكل واضح في العام ٢٠١٩ بقوله «كل من يريد إحباط إقامة دولة فلسطينية عليه أن يدعم حماس وتحويل الأموال إلى حماس... هذا جزء من إستراتيجيتنا – عزل فلسطينيي غزة عن الفلسطينيين في يهودا والسامرة».[١]

في الوقت الذي مثلت فيه إستراتيجية «إدارة الصراع» حالة من الجمود السياسي وانسداد الأفق بالنسبة للفلسطينيين، فإنها شكلت أداة إسرائيلية نشطة للدفع باتجاه حسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية. فخلال العقد الأخير من «إدارة الصراع»، سرعت إسرائيل من إجراءات «خلق حقائق» تجعل إقامة دولة فلسطينية أمراً غير قابل للتطبيق.

وعلى الرغم من أن بدايات هذه الإستراتيجية يمكن رصدها مع تولي بنيامين نتنياهو للحكم للمرة الثانية في ٢٠٠٩ فإن معالمها الواضحة ترسخت تجاه غزة والضفة في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧ بالتعاقب. ففي أعقاب انتهاء الحرب الإسرائيلية على القطاع في العام ٢٠١٤، خلصت التقييمات الإسرائيلية لنتائج الحرب بأنه تشكَّل وضع فيه «حماس قوية لكنها مردوعة في غزة» وتم اعتبار هذا الوضع بمثابة ذخر إستراتيجي لإسرائيل التي حافظت عليه، كما عبر عن ذلك صراحة كل من بتسالئيل سموتريتش وبنيامين نتنياهو في مناسبات مختلفة.[٢] في المقابل «استقر» التصور الإسرائيلي حيال السلطة الفلسطينية مع انتهاء ولاية باراك أوباما في العام ٢٠١٧ وما تخللها من فشل محاولاته إحياءَ عملية السلام بسبب التعنت الإسرائيلي، ثم صعود دونالد ترامب لسدة الرئاسة، الأمر الذي أتاح تعزيز الإستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وعدم التعامل معها سياسياً وقصر العلاقة معها على الأمور الإدارية–المالية والأمنية.[٣]

تصورات إسرائيل تجاه «حماس»/غزة	تطور إستراتيجية «إدارة الصراع» (٢٠١٤-٢٠٢٣)	تصورات إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية/الضفة
التصور الإسرائيلي «احتواء» حماس	٢٠١٤ (حرب على غزة وتعثر مفاوضات نتنياهو-أبو مازن)	**التصور الإسرائيلي** تقليص دور السلطة وإضعافها من دون الوصول لمرحلة تفككها
السياسة الإسرائيلية حماس ضعيفة ومشغولة بحفظ حكمها وترسيخه		**السياسة الإسرائيلية** إغلاق أي آفق سياسي، وحصار دبلوماسي
التقييم الإسرائيلي «حماس» مردوعة وتآكل استعداديتها للهجوم على إسرائيل	٢٠٢١-٢٠٢٢	**التقييم الإسرائيلي** السلطة الفلسطينية على حافة الانهيار وشعبيتها في تدهور مستمر
السياسية الإسرائيلية السماح لتسهيلات مالية (الحقيبة القطرية) واقتصادية (إدخال العمال) مقابل الهدوء		**السياسة الإسرائيلية** على الرغم من تركيبته اليمينية والعدوانية، الكابينت الإسرائيلي يبحث رزمة مساعدات وتسهيلات لمنع انهيار السلطة[٤]
سقوط التصورات الإسرائيلية	٢٠٢٣ (هجوم ٧ أكتوبر)	لا تغيير واضح حتى الآن

الجدول (٢): تطور استراتيجية «إدارة الصراع» والتصورات الإسرائيلية تجاه الضفة والقطاع والانقسام

بيد أن إستراتيجية «إدارة الصراع»، التي نجحت في إحباط إقامة دولة فلسطينية ووفرت بيئة لتسريع الاستيطان وتعميق التهويد، كانت في الواقع تحمل تناقضاتها:

١. **التناقض الأول**: غياب أفق سياسي أمام السلطة الفلسطينية وإضعافها دفع باتجاه نمو المقاومة والمجموعات الفلسطينية المسلحة وتآكل قدرة السلطة على بسط سيطرتها خاصة في المخيمات، وهو ما يعني أن تكلفة الحفاظ على إستراتيجية «إدارة الصراع» بالنسبة لإسرائيل كانت تتطور بشكل متناقض مع أهدافها وتدفع إلى تفجير الوضع ميدانياً وإلى تغذية الغضب الشعبي، وهو ما يصعّب صيانة «الوضع القائم» بالمستوى المباشر.

٢. **التناقض الثاني**: تسهيل نمو المشروع الاستيطاني جعل مسألة ضم الأراضي «ج» برنامجاً عملياً لا مفر منه تشارك في تنفيذه معظم الوزارات الإسرائيلية. هذا يعني أن تسارع الاستيطان يجعل

من الصعب استمرار «الوضع القائم» بدون إدخال تحولات بنيوية على طبيعة المشروع الاستيطاني من خلال نقل إدارة شؤون المستوطنين من مؤسسات الاحتلال (القيادة الوسطى للجيش والإدارة المدنية) إلى وزارات مدنية، الأمر الذي يتعارض مع مفهوم «الاحتلال العسكري» (Belligerent Occupation) حسب القانون الدولي.[٥] ناهيك عن أنه ينهي حلّ الدولتين، لكنه يفتح في المقابل الباب لواقع الدولة الواحدة.

لقد شكل هجوم ٧ أكتوبر «نقطة تحول»؛ وأثبت فشل إستراتيجية إدارة الصراع بشكلها الذي كان قائماً قبل الهجوم، وما زالت معالم المرحلة القادمة والأسس التي ستتبناها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في «اليوم التالي» غير واضحة.

٣. **التناقض الثالث**: إستراتيجية احتواء حماس بهدف إدامة الانقسام الفلسطيني، سمحت لحركة حماس بالاستثمار في قوتها العسكرية وتطوير قدراتها الهجومية، وتطلب من إسرائيل، باستمرار، الانخراط في جولات قتالية انتهت بهجوم ٧ أكتوبر.

لقد شكل هجوم ٧ أكتوبر «نقطة تحول»؛ وأثبت فشل إستراتيجية إدارة الصراع بشكلها الذي كان قائماً قبل الهجوم، وما زالت معالم المرحلة القادمة والأسس التي ستتبناها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في «اليوم التالي» غير واضحة.

ثانياً: إسرائيل تحاول نقل نموذج مناطق "أ" في الضفة إلى غزة

في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، شنت حركة حماس وفصائل مقاومة أخرى هجوماً مفاجئاً على بلدات إسرائيلية محاذية لقطاع غزة، هاجمت خلالها ٩ مراكز عسكرية واستخباراتية إسرائيلية، وسيطرت على بعضها سيطرة كاملة، واقتحمت نحو ٢٢ مستوطنة وكيبوتساً وبلدة إسرائيلية. خلف هجوم ٧ أكتوبر بحسب المصادر الإسرائيلية نحو ١٢٠٠ قتيلاً إسرائيلياً (جزء منهم بنيران إسرائيلية أثناء التصدي العشوائي للهجوم)[٦]، بالإضافة إلى نحو ٢٥٠ أسيراً إسرائيلي بين مدني وعسكري. وشكل الهجوم فشلاً شبه مطلق بالنسبة لإسرائيل على ثلاثة صعد: ١) فشل سياسي لإستراتيجية احتواء حماس على أساس إبقائها مردوعة ومشغولة بالحكم الداخلي؛ ٢) فشل استخباراتي في توقع الهجوم؛ ٣) فشل عسكري ميداني في التعامل مع الهجوم خلال الساعات الخمس الأولى الأمر الذي جعل نتائج الهجوم كارثية بالنسبة لإسرائيل. وقد أعلنت إسرائيل في اليوم نفسه أنها في حالة حرب، واستدعت أكبر عدد من الاحتياط في تاريخها (وصل إلى نحو ٣٦٠ ألف جندي)، وبدأت بشن حرب تعتبر الأعنف في الحروب الحديثة على مستوى العالم.[٧]

	الحروب السابقة (٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١)	حرب ٢٠٢٣
الأهداف	الحفاظ على «حالة هدوء» طويلة الأمد مع قطاع تتواجد فيه «حماس قوية». **أي: إعادة إنتاج «الوضع القائم»**	القضاء على حركة «حماس» سياسياً وعسكرياً **أي: ترسيم ملامح مرحلة جديدة**
اليوم التالي للحرب	حُكم معادٍ لإسرائيل، لكنه مردوع. الحفاظ على ميزان الردع يحتاج إلى الترسيخ باستمرار	ترغب بحكومة «صديقة»، لا تشكل خطراً أمنياً على إسرائيل

الجدول (٣): مقارنة أهداف إسرائيل ما بين حرب ٢٠٢٣ والحروب السابقة

حددت الحكومة الإسرائيلية أهدافاً واضحة للحرب تتمثل بتقويض حكم حماس وقدراتها العسكرية وإعادة المحتجزين وتحويل قطاع غزة إلى مكان لا يشكل تهديداً أمنياً لإسرائيل. يثير الهدف الأخير أسئلة عديدة باعتباره هدفاً ضبابياً نظراً لما ينطوي عليه من أبعاد سياسية غير واضحة حتى الآن، يتم عادة التعامل معه في الخطاب الإسرائيلي والدولي تحت عنوان «اليوم التالي»: ما هي طبيعة وشكل السلطة التي ستدير غزة في اليوم التالي للحرب، ما هي صلاحياتها؟ ماذا ستكون طبيعة علاقتها مع إسرائيل وكيف سينعكس الأمر على أمن إسرائيل؟ ما هو مصير الحدود بين قطاع غزة ومصر؟ وتتخذ هذه الأسئلة أهمية خاصة في ظل رفض إسرائيل حتى اللحظة عودة السلطة الفلسطينية «المتجددة» التي طرحتها جهات متعددة؛ والرفض الشامل لأي حديث عن دولة فلسطينية. في المقابل، تشير ممارسات إسرائيل على الأرض أنها تدفع نحو نماذج غير واضحة تشمل الاستعانة بقوى «غير معادية» مرة، وإحياء نموذج «روبط القرى» بصيغة متجددة تقوم على العشائر مرة أخرى، وكلها تعثرت ولا يبدو أنها قابلة للنجاح.

وتلعب الطبيعة الاستيطانية الدينية المحافظة للائتلاف الإسرائيلي، وما تحمله معها من حسابات ائتلافية تطوِّع السياسة الإسرائيلية بهدف الحفاظ على استمرارية الائتلاف، دوراً رئيساً في التأثير في ديناميات الحرب ومجرياتها، على الرغم دخول حزب أزرق-أبيض في حكومة الحرب. تقوم سياسات الأحزاب اليمينية المتنوعة المشاركة في الائتلاف على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالقضية الفلسطينية: ١) الأمن الذي يجلب الهدوء يتحقق فقط من خلال القوة، أو بمزيد من القوة، ٢) إقامة دولة فلسطينية هو خطر أمني، ٣) بالإمكان استمرار السيطرة على الفلسطينيين على المستوى الإستراتيجي.

ونظراً لأن هجوم ٧ أكتوبر جاء بعد عقد ونصف تقريباً من حكم اليمين بقيادة بنيامين نتنياهو ومن إستراتيجيته «القوة تحقق الأمن والهدوء»، فإن الخلاصة التي خرج بها أن القوة التي استخدمت لم تكن كافية، لذلك فإن المطلوب هو مزيد من القوة؛ وعلى المستوى العام عزز الهجوم من الاعتقاد الذي روجه اليمين من أن «الدولة الفلسطينية خطر أمني»، وانتشر بين أغلبية الإسرائيليين في الطيف السياسي؛

وأظهر استطلاع رأي نفذه معهد الديمقراطية الإسرائيلي بعد أشهر قليلة من بدء الحرب أن ٧٧,٥٪ من الإسرائيليين يرون بأن الدولة الفلسطينية في حال قيامها ستستمر بـ «الإرهاب» ضد إسرائيل أو تؤدي إلى تفاقمه.[٨]

إلى جانب أهداف الحرب المعلنة، قامت إسرائيل بمجموعة من الممارسات التي تنطوي على مؤشرات سياسية حول اليوم التالي في غزة، تتمثل في:١) محاولات إقامة منظومة «احتلال أمني» في غزة، ٢) تفكيك سلطة حماس الإدارية والمدنية واستهدافها في المواقع التي تعود للعمل فيها ٣) السعي المثابر لإلغاء عمل وكالة الأونروا ٤) استخدام الدمار الشامل للقطاع وبناه التحتية، ٥) إيقاف شبه تام لدخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي داخل إسرائيل (مع بقاء المستوطنات مفتوحة أمام العمالة).

ثالثاً: إدارة «متجددة» للصراع

بناء على ما تقدم، ووفق ما يصدر من تصريحات وتقييمات إسرائيلية في الأشهر الأخيرة، يمكن القول إن «اليوم التالي» هو فعلياً شكل جديد من «إدارة الصراع» تقوم على:

٣.١ ترسيخ «احتلال أمني»

على العكس من أساليب منظومة إدارة الاحتلال الإسرائيلي السابقة في قطاع غزة من حيث الاحتلال المباشر وإدارة حياة السكان من خلال منظومة الإدارة المدنية (١٩٦٧-١٩٩٣)، تظهر تدخلات إسرائيل في قطاع غزة بعد ٧ أكتوبر أنها تتجه في المدى المنظور والقريب نحو تبني منظومة «احتلال أمني» على الأقل خلال ٢٠٢٤-٢٠٢٥؛ بحيث تتواجد عسكرياً في مناطق إستراتيجية داخل القطاع تمكنها من الإغارة المستمرة والسريعة وتتيح لها حرية العمل العسكري، وإقامة منظومة واسعة من المراقبة والسيطرة عن كثب على الغزيين. في هذا الإطار قامت إسرائيل بـ:

- مصادرة نحو ١٦٪ من مساحة القطاع لبناء شريط عازل عن إسرائيل بعمق ١ كيلومتر.
- شق طريق سريع يمتد نحو ٦,٥ كم، ويقطع شمال القطاع عن جنوبه؛ هذا الشارع يمكن الاستناد إليه فعلياً لتشييد «حدود داخلية» في القطاع وإقامة منظومة حواجز للسيطرة على التنقل بين شمال قطاع غزة ووسطه.[٩]
- تضع إسرائيل أمامها هدف السيطرة على حدود غزة – مصر.

من شأن هذه التغييرات وفي حال استمر التواجد الإسرائيلي داخل قطاع غزة وعدم انسحابها، أن تخلق تقسيمات جغرافية-إدارية جديدة قد تتجاوز تقسيمات اتفاقيات أوسلو (مناطق أ، ب، ج) وتخلق

تصنيفاً إدارياً-أمنياً من نوع جديد يشبه بجوانب متعددة سياستها تجاه المناطق المصنفة "أ"، خصوصاً وأن إسرائيل تسعى إلى ترسيخ احتلال أمني بدون «واجبات» إدارية،[١٠] وبالتالي تستدعي تحويلات في العلاقة السياسية، والتنسيقية، والاقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على الأقل في قطاع غزة.

٣.٢ مسعى القضاء على حماس ومعضلة من يدير غزة؟

يمثل هدف القضاء على حركة حماس، وإنهاء حكمها للقطاع، هدفاً إسرائيلياً سياسياً وأمنياً. إن «تفكيك» أجهزة حماس الإدارية والأمنية والعسكرية يضع إسرائيل أمام مفترق طرق قد تنجم عنه خمس خيارات:

- انصياع إسرائيل لضغوطات دولية والانخراط بمسار سياسي-إستراتيجي يقوم على مبدأ حل الدولتين. على المدى القريب. وفي ظل المشهد الإسرائيلي السياسي الحالي المسيطر عليه من قبل اليمين المتطرف والمحافظ، يبدو هذا السيناريو غير قابل للتنفيذ.
- اعتراف دولي بدولة فلسطينية فقط في قطاع غزة وتتم إدارة غزة في المرحلة الأولى عبر قوات دولية فترةَ ٥ سنوات تعمل على بناء دولة والتحضير لانتخابات؛ ويكون هذا النموذج قابلاً للتطبيق في الضفة بناء على النتائج التي يحققها في غزة.[١١]
- الاستثمار سياسياً ودبلوماسياً في تشكيل إدارة فلسطينية جديدة في غزة تضمن الاستمرار في الانقسام الفلسطيني لعرقلة أي عملية سلمية أو تقدم سياسي. لقد عكست العديد من التقارير فشل محاولات إسرائيل في إيجاد بديل مدني مؤقت لإدارة قضية توزيع المساعدات الإنسانية، خصوصاً في شمال قطاع غزة، وقد عزت التقارير هذه الفشل إلى عدم بحث قضية «اليوم التالي» للحرب بجدية كافية لدى المستويات السياسية في إسرائيل.
- الاستمرار في عرقلة حل الدولتين، وإهمال المسار السياسي المتعلق بمستقبل المسألة الفلسطينية، لكن مع استسلام إسرائيل لواقع أن السلطة الفلسطينية ستعود إلى قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، مما قد ينهي الانقسام الفلسطيني. هذا سيناريو مقبول على المجتمع الدولي، وهو أحد المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة واشترطت القيام بإصلاحات مختلفة في «طبيعة» السلطة وهيكليتها. أما بالنسبة لإسرائيل، فهو يوفر عبء إدارة قطاع غزة لكنه يقوض إستراتيجية اليمين الإسرائيلي القائمة منذ ١٧ عاماً على مبدأ أن الانقسام سلاح إستراتيجي لتجميد المفاوضات السياسية.
- أو أن تسلم إسرائيل بأنها فشلت في إسقاط حركة حماس أو استبدالها، وبالتالي التحضير لمخرج دبلوماسي (قد يكون على شكل مؤتمر إقليمي-دولي) لإعادة دمج حماس في اليوم التالي للقطاع، دون أن يتضح ما تبعات الأمر على أمن إسرائيل، وأمن مستوطنات غلاف غزة.

لا بد من التشديد هنا على أن إسرائيل، ومنذ الأسابيع الأولى للحرب، انتقلت في علاقتها مع القطاع من مرحلة الحصار (٢٠٠٥-٢٠٢٣) إلى مرحلة السيطرة المباشرة على السكان، دون أن تتضح معالم هذه السيطرة حتى الآن. تشير تدخلات إسرائيل خلال الأشهر السبعة الأولى من الحرب إلى أن هذا التحكم المباشر، الذي يتم فرضه عسكرياً وبشكل عنيف، إلى رفض إسرائيلي لاستمرار حكومة حماس في أخذ دور داخل قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، يشير الأمر إلى عدم الرغبة بإقامة منظومة احتلال مباشر لإدارة حياة السكان في القطاع. وما زال المستوى السياسي في إسرائيل، حتى لحظة كتابة هذا التقرير، لا يطرح بديلاً عملياً أمام الجيش للكيفية التي سيكون عليها شكل النظام في غزة في اليوم التالي، الأمر الذي يجعل أداء الجيش المقاتل يقتصر على التدمير والإبادة بدون إستراتيجية سياسية واضحة.

٣.٣ محاولة إلغاء عمل الأونروا

شنت إسرائيل حملة شعواء تستهدف وكالة الأونروا واتهمتها بالتواطؤ وتمويل الإرهاب والتحريض عليه. وأعلن يسرائيل كاتس، وزير الخارجية الإسرائيلي، في بداية العام ٢٠٢٤ أن الأونروا لن تكون جزءاً من المشهد الفلسطيني في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، فيما دفعت مجموعة الإجراءات التي اتخذت بحق الأونروا إلى أن تعلن الأخيرة في شباط ٢٠٢٤ وقف عملياتها في شمال قطاع غزة بسبب «انهيار النظام المدني». يشار إلى أن الأونروا في قطاع غزة تشغل نحو ١٣ ألف موظف، وتدير ٢٢ مركزاً صحياً، و ٢٨٤ مدرسة، وتعتبر لاعباً مركزياً ومتفقاً عليه دولياً في ما يخص القضايا المتعلقة بإعادة الإعمار (وهي عادة ما تكون خلافية في أعقاب كل جولة قتالية)، وتضخ مئات ملايين الدولارات في اقتصاد غزة؛ كما تلعب دوراً رمزياً نسبياً في الحفاظ على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وينظر إلى وجودها على أنه تأكيد على الالتزام الدولي بقضايا اللاجئين الفلسطينيين، وهو بالضبط ما تريد إسرائيل إنهاءه. ومن المرجح أن يؤدي انهيارها أو إضعافها من خلال تجفيف التمويل إلى: ١) تدهور كبير في الظروف المعيشية وتفاقم الأزمة الإنسانية وتقليل فرص الوصول إلى خدمات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية؛ ٢) نقل المزيد من الأعباء الإدارية واللوجستية إلى هيئات الحكم المحلية أو غيرها من المنظمات غير الحكومية الأقل تجهيزاً، مما يزيد من أعباء سلطات الحكم في القطاع ويجعلها عرضه للابتزاز الدولي والإسرائيلي. ٣) الدفع نحو دمج اللاجئين في البلدان المضيفة في حال شمل إنهاء عمل الوكالة الأردن، ولبنان وسورية والقدس، وبالتالي سيساهم في إنهاء قضية اللجوء، كقضية سياسية حقوقية، من خلال إذابة اللاجئين في الجغرافيات المستضيفة لهم.[١٢]

شنت إسرائيل حملة شعواء تستهدف وكالة الأونروا واتهمتها بالتواطؤ وتمويل الإرهاب والتحريض عليه. وأعلن يسرائيل كاتس، وزير الخارجية الإسرائيلي، في بداية العام ٢٠٢٤ أن الأونروا لن تكون جزءاً من المشهد الفلسطيني في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب.

٣.٤ التدمير الشامل للقطاع

يعتبر تدمير المباني في قطاع غزة من بين الأشد في التاريخ الحديث، ويضع تحديات حقيقة أمام الفلسطينيين قد لا تقل أهمية من حيث تبعاتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإغاثية عن النكبة. فقد تراوحت تقديرات الأضرار التي لحقت بالمباني بين ٣٥٪ و٧٠٪. وشهدت المنطقة الشمالية من غزة المستوى الأعلى من الدمار.[١٣] بحلول كانون الأول ٢٠٢٣، اقترب مستوى الدمار في غزة من مستوى مدن مثل دريسدن (Dresden) في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية.[١٤] ودفع حجم الدمار الخبراء القانونيين الدوليين إلى الإشارة إليه بأنه طراز مكثف من «إبادة المنازل» (Domicide): تدمير المنازل، غالباً كجزء من إستراتيجية أو نزاع أوسع نطاقاً، وهو تدمير متعمد للبيئة المنزلية، ومحو المساحة التي يعيش فيها الأفراد أو العائلات، غالباً بقصد إزالة وجودهم من منطقة معينة بشكل دائم.[١٥]

ودمرت إسرائيل بين ٣٨–٤٨٪ من الغطاء الشجري والأراضي الزراعية في غزة بحلول آذار ٢٠٢٤,[١٦] وحتى نهاية آذار ٢٠٢٤، أنتج القصف الإسرائيلي نحو ٢٢,٩ مليون طن من الأنقاض والمواد الخطرة، بما في ذلك الرفات البشرية، مما زاد من تفاقم الأزمة.[١٧] ومع أن الصورة النهائية للحرب لن تتضح قبل انتهاء المعارك، فإن المراقبين يرون أن التدمير واسع النطاق، والتسبب في الكوارث الإنسانية، عادة ما يستخدم كتكتيكات استعمارية لإعادة تشكيل ديناميكيات السلطة، وإدارة اليوم التالي وفق أجندة الدولة المعتدية، وغرس شعور عميق بالخوف واليأس في الوعي الجماعي حول جدوى المقاومة.[١٨]

٣.٥ العمال الفلسطينيون

منعت إسرائيل بعد ٧ أكتوبر عمال الضفة من الوصول إلى داخل الخط الأخضر، في المقابل سمحت لنحو ١٤ ألف عامل بالعمل في المستوطنات وهو ما يشكل نحو ٥٠٪ من عمال المستوطنات.[١٩] **وتعكس هذه الخطوات وجهة إستراتيجية الحكومة الإسرائيلية لليوم التالي للحرب (التي لم تتضح معالمها بعد أثناء كتابة هذا التقرير)، تتفحص إسرائيل قدرتها على، واستعدادية سوقها للتخلي كلياً عن العمالة الفلسطينية وإمكانية استبدالها بعمالة أجنبية رخيصة.** وقد أشارت كل التقارير الصادرة عن مستويات مهنية (بنك إسرائيل المركزي، اتحاد المقاولين الإسرائيليين، المستوى الأمني–الاستخباراتي، وغيرها) بأنه لن يكون هناك مفر، على المدى المنظور، من عودة العمال إلى العمل، خصوصاً بعد فشل عدة محاولات لجلب عمالة رخيصة بديلة؛ هنا لا بد ن التنويه إلا أن مسألة العمالة الفلسطينية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى اعتبارات السوق (العرض والطلب)، وإنما هي مركب أساسي من مركبات السيطرة الإسرائيلية الأمنية–السياسية على سكان الأرض المحتلة. إن التفكير الجدي، داخل دوائر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، في إلغاء العمالة الفلسطينية على المدى الإستراتيجي تأتي في سياق «العقاب الجماعي» الذي قد يعني أن سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين مستقبلاً قد تعتمد أكثر على التدخل العسكري العنيف.

رابعاً: التحولات في بيروقراطية الاحتلال الإسرائيلي تضع الضفة الغربية في قبضة الاستيطان التوراتي

تتبع جميع الصلاحيات المتعلقة بالضفة الغربية، وأراضيها، وسكانها، ومستوطنيها، وقضايا التخطيط والبناء بيروقراطياً وتنفيذياً منذ العام ١٩٦٧ الجيشَ الإسرائيلي. وكان التحول الأهم الذي حصل على مؤسسات الاحتلال في العام ١٩٨١، من خلال تحويل «مكتب المنسق» إلى دائرة منفصلة عن المؤسسة العسكرية.[٢٠] لكن إنشاء الإدارة المدنية في العام ١٩٨١ تم توليفه إسرائيلياً بشكل لا يتعارض من حيث المبدأ مع القوانين الدولية التي تنظم عمل الاحتلال وتستوجب وضع أحوال السكان المحتلين وشؤونهم تحت أمرة الجيش (في هذه الحالة، تحت إمرة وزارة الدفاع الإسرائيلية، وبالتنسيق المستمر مع هيئة الأركان) (أنظر/ي الشكل ١). وحسب اتفاقيات أوسلو، فإن إسرائيل ستحول، تدريجياً، صلاحيات الإدارة المدنية إلى السلطة الفلسطينية، وتقوم بتفكيك الإدارة المدنية بعد إتمام مرحلة إنشاء مؤسسات السلطة. لكن الاتفاقات أيضاً ذكرت أن الأمر لا يمنع من استمرار صلاحيات ونفوذ الإدارة المدنية والجيش الإسرائيلي في المناطق التي لم تنتقل إلى السلطة الفلسطينية.[٢١] مع انهيار مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠)، واندلاع الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، فرضت إسرائيل أمراً واقعاً من خلال توسعت الإدارة المدنية، وتحولت إلى سلطة عليا تدير الأراضي «ج» بشكل كامل، وتنسق الحياة الإدارية والأمنية مع السلطة الفلسطينية في الأراضي «أ» و «ب».

في شباط ٢٠٢٣، حصل تحول نوعي في هيكلية مؤسسات الاحتلال، حيث تم استحداث منصب «وزير ثانٍ» داخل وزارة الدفاع الإسرائيلية، تم بموجبه نقل صلاحيات إدارة شؤون حياة المستوطنين إلى هذا الوزير الثاني. فقد وقع وزير الدفاع يوآف غالانت والوزير الثاني المستحدث داخل وزارة الدفاع، سموتريتش، اتفاقاً ذا **أبعاد إستراتيجية على مستقبل الضفة الغربية، لأن الاتفاق مكن التيار الاستيطاني من تولي صلاحيات واسعة تتعلق بمصير المستوطنين والأراضي «ج».**

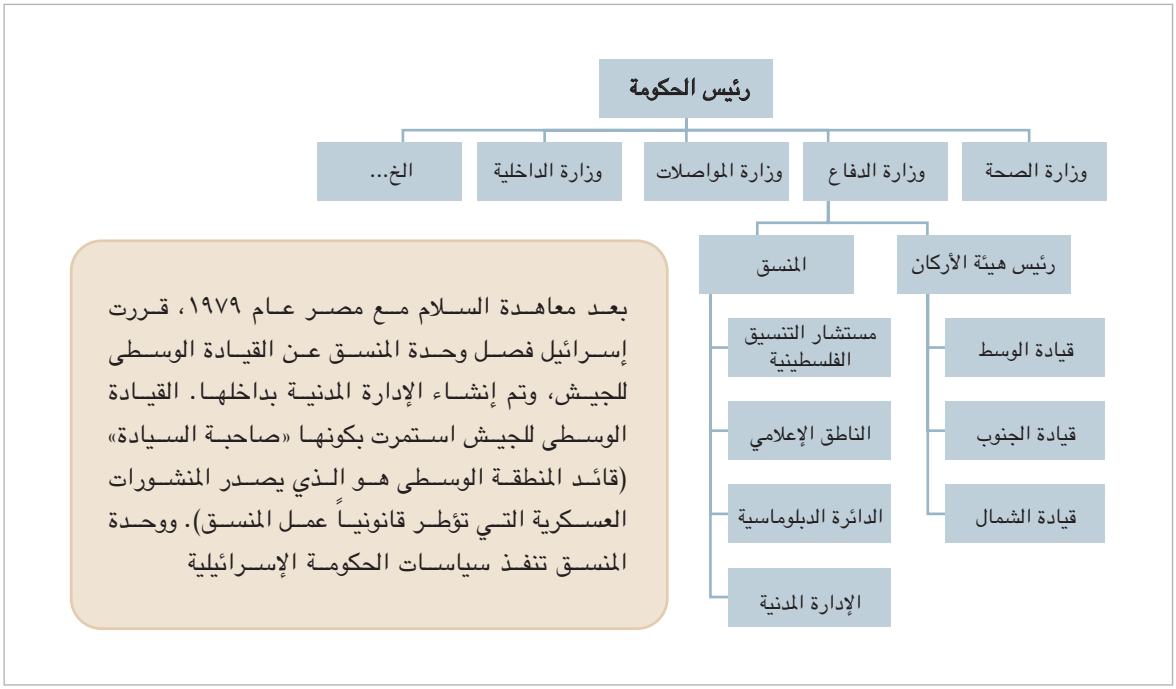

الشكل رقم (١): إنشاء الإدارة المدنية عام ١٩٨١

جاء هذا التحول كجزء من الاتفاقيات الائتلافية لحكومة نتنياهو السادسة وتحالفه مع قائمة «الصهيونية الدينية» وشكل تحولاً مفصلياً ذا تبعات نوعية على طبيعة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية ووجهته. فقد وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية في بداية العام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٥٠٠ ألف شخص من دون المستوطنين في القدس، وانتقل الاستيطان على مرّ السنوات وبالتوازي مع الانزياح الإسرائيلي المستمر نحو اليمين من قضية جدلية داخل إسرائيل (كما تجسد مثلاً خلال مرحلة اوسلو) إلى قضية تتوافق عليها أغلبية مركبات الطيف السياسي الإسرائيلي.[٢٢] وطرح التيار الاستيطاني في الحكومة الإسرائيلية بزعامة سموتريتش في برنامجه الانتخابي تفكيك الإدارة المدنية، وضم الضفة الغربية قانونياً؛ ومع تشكيل حكومة أقصى اليمين الجديدة وتعيين سموتريتش وزيراً ثانياً في وزارة الدفاع، تم منحه المسؤوليات الإدارية عن السكان اليهود في الضفة الغربية (أي المستوطنين) تاركاً لوحدة المنسق مسؤولية السكان الفلسطينيين، والتنسيق المدني المتعلق بالمناطق «أ» و «ب».

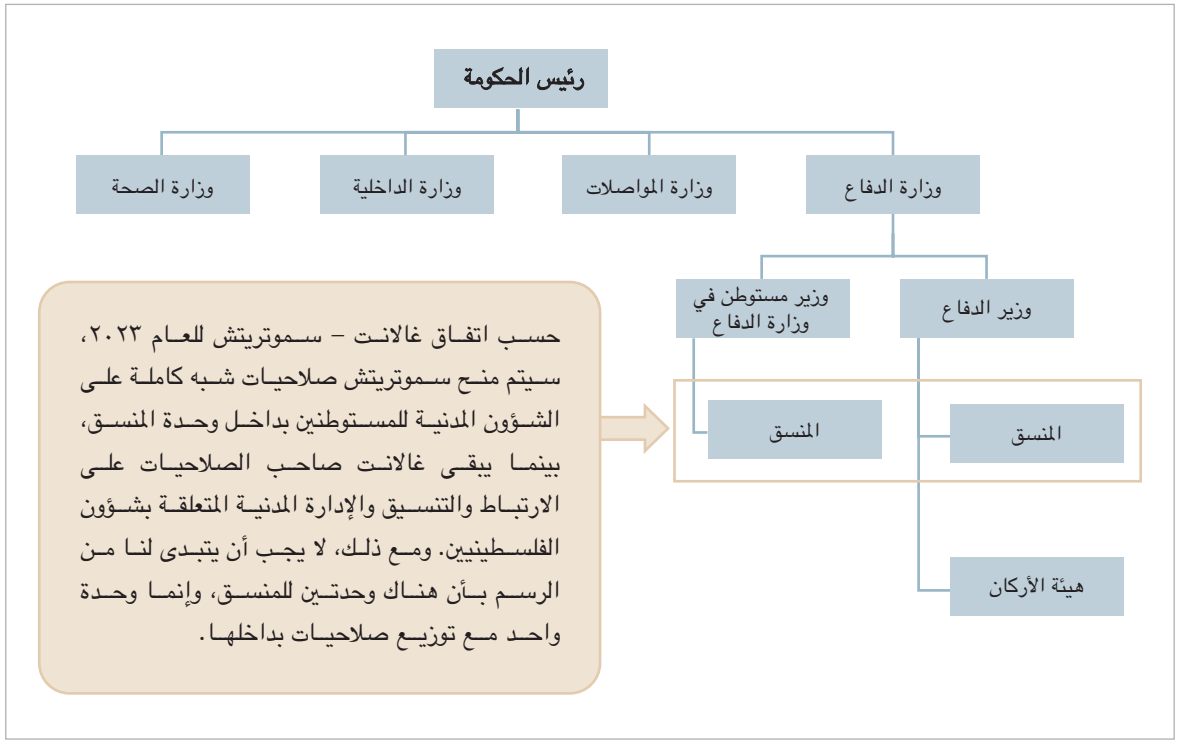

الشكل (٢): اتفاق غالانت-سموتريتش في العام ٢٠٢٣

بموجب الاتفاق، انتقلت صلاحيات مفتاحية تتعلق بالأراضي المصنفة «ج» من الجيش إلى هيئة مدنية، وذلك من خلال تعيين سموتريتش لمستشارين، ونائب رئيس إدارة مدنية من حزبه، واستحداث مناصب جديدة داخل الإدارة المدنية تكون ذات صلاحيات واسعة لتمرير سياساتها من خلال علاقتها المباشرة مع الوزير سموتريتش وليس من خلال القنوات البيروقراطية التي كانت تتركز، في السابق، لدى الجيش باعتباره القوة العسكرية التي «تمسك» بالأرض المحتلة. وتشمل أهم هذه الصلاحيات: ١) تعيين مسؤولين في الإدارة المدنية وحدة المنسق على أن يمارسوا جميع الصلاحيات المدنية، والمستشارين الذين سيقدمون لهم المشورة، وسيكونون مسؤولين وحدهم عن صياغة السياسة. في آذار ٢٠٢٤، بدأ المستوطن هيلل روط عمله كنائب رئيس الإدارة المدنية ومسؤول «دائرة الاستيطان» التي تتبع مباشرة الى سموتريتش. ٢) سلطة الإنفاذ المتعلقة بالبناء غير القانوني: مثل فرض اللوائح المتعلقة بأنشطة البناء غير القانونية في الضفة الغربية مما قد يؤثر على مصير البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية غير قانونية، بالإضافة إلى مشاريع البناء الفلسطينية؛ وقد طالب سموتريتش في جلسات حكومية مغلقة أن يمتد النفوذ ليشمل «البناء غير المرغوب» في المناطق «ب» و «أ» الذي قد يطل على المستوطنات.[٢٣] ٣) سلطة على عمليات التخطيط والبناء للمستوطنات. ٤) سلطة على عمليات فرز الأراضي بحيث يكون لسموتريتش سلطة الإشراف على شراء الأراضي ومسح الأراضي وتسجيل الأراضي كأراضي دولة في المنطقة (ج)

من الضفة الغربية. ٥) تطوير المحميات الطبيعية أو إعلان مناطق أخرى كمحميات طبيعية توراتية. هذه التحولات تعني أنه حصل ضم قانوني (legal annexation) للأراضي «ج».[٢٤]

الاستيطان في الضفة الغربية (بدون القدس)

الاستيطان المدني

١٤٧ مستوطنة سكانية موزعة على ٢٥ مجلساً محلياً تشمل ٤ مدن، ١٤ مجلساً محلياً، و٧ مجالس مناطقية، تمتد على مساحة تصل إلى نحو ٩,٣٨٪ من مساحة الضفة الغربية (أو ١٥٪ من مساحة المنطقة «ج»)

١٦٠–١٨٠ بؤرة استيطانية يسكنها نحو ٢٥ ألف مستوطن، و٣٥ منطقة صناعية، بعضها داخل المستوطنات نفسها، وبعضها مقام وَحده، وتشمل مواقع تسوق، ومناطق خدمات.

الاستيطان التوراتي

شكل استيطاني جديد بدايته عام ٢٠٢٠ حين صادق وزير الدفاع في حينه نفتالي بينيت، ولأول مرة منذ توقيع اتفاق أوسلو، على تسجيل ٧ مواقع أثرية في الضفة الغربية لدى سلطة الطبيعة والحدائق.

وفقاً لمعطيات وزارة التراث الإسرائيلية الحالية، هناك ٣,٠٦٤ موقعاً تراثياً يهودياً في الضفة الغربية، ٢,٤٥٢ منها في المنطقة «ج»؛ وترصد حكومة نتنياهو ١٢٠ مليون شيكل لثلاث سنوات (٢٠٢٢–٢٠٢٥) لتسجيل بعض هذه المواقع.

الاستيطان الرعوي

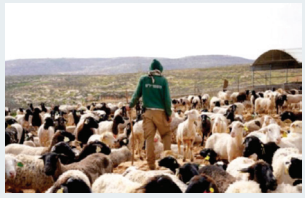

تطور وتصاعد في السنوات الأخيرة وحسب تقديرات من منتصف العام ٢٠٢٢، هناك نحو ٥٠ مرعى في جبال الضفة الغربية، تمتد على نحو ٣٠٠ ألف دونم، يشرف عليها مئات المتطوعين من المستوطنين، ومنظمات وأنوية توراتية، ولديهم نحو ٥٠٠٠ رأس ماشية.

ينعكس تبني المشروع الاستعماري من قبل الدولة ومؤسساتها ووزاراتها في مستويات متعددة تهدف لتغيير الوضع القائم على الأرض وتهويدها ويأتي متوازياً مع عملية إغلاق فرص إقامة الدولة الفلسطينية ضمن إستراتيجية إدارة الصراع التي هدفت لحسمه بشكل نشط.

إسرائيل تسرع في العام ٢٠٢٣ تصنيف مساحات في الضفة الغربية كأراضي دولة
خلال السنوات الخمس السابقة (٢٠١٨-٢٠٢٣)، كانت وتيرة المصادرة من حيث إعلان أراض كأراضي دولة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية نحو ١٢٠٠ دونم كل ثلاث شهور.
في حزيران ٢٠٢٣ اختصرت إسرائيل إجراءات الموافقة على بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي ومنحت سموتريتش سلطة الموافقة المباشرة على بعض مراحل التصنيف، مغيرة بذلك النظام الذي كان سائداً منذ ٢٧ عاماً.
في الربع الأول من العام ٢٠٢٤ (كانون الثاني-آذار)، ارتفعت مساحة مصادرة الأراضي من خلال إعلانها أراضي دولة إلى ١٠,٩٧١ دونماً، وهي زيادة بنحو ١٠٠٠٪ عن العام السابق.
منذ العام ١٩٦٧، تسيطر إسرائيل على نحو ٣٤٪ من أراضي الضفة الغربية كأراضي دولة، وهي تصل إلى نحو ١،٩٠٠،٠٠٠ دونم (مليون «ورثتها» إسرائيل باعتبارها مصنفة كأراضي دولة قبل العام ١٩٦٧، و٩٠٠ ألف صادرتها إسرائيل بموجب أمر عسكري وقد رفضت المحكمة الإسرائيلية الحالات التي كانت فيها اعتراضات من الفلسطينيين)
منذ العام ١٩٦٧، تم إدراج نحو ٩٨٪ من أراضي الدولة التي بحوزة دولة إسرائيل في الضفة الغربية ضمن أراضي المجالس الاستيطانية، وبالتالي إتاحة معظمها، حسب القانون الإسرائيلي، للتوسع المدني اليهودي.
الأراضي المصنفة كأراضي دولة وتسيطر عليها إسرائيل، لا تشمل بطبيعة الحال الأراضي المصنفة ملكية خاصة لليهود، والتي تقدر بنحو ١٢٣ ألف دونم.
إلى جانب أراضي الدولة (٣٤٪ من الضفة الغربية، أو ١،٩٠٠،٠٠٠ دونم)، هناك ١،٩٠٠،٠٠٠ دونم أخرى تعتبر أراضي غير مسواة (ما قبل التسوية)، وهي قابلة للتنازع عليها، وجميعها موجودة في المنطقة «ج»، وهي التي تقوم الإدارة المدنية بالنظر فيها، بهدف تسويتها، ساعية بذلك إلى تحويل معظمها إلى «أراضي دولة».
منذ تسلم أوريت ستروك لوزارة المهمات القومية، وبتسالئيل سموتريتش للوزارة المسؤولة عن الإدارة المدنية، تم فعلياً منح المستوطنين أنفسهم صلاحيات واسعة تمكنهم من التحكم بمسار «إعلان أراضي دولة»، ومشروع تسوية الأراضي المتبقية.

الجدول (٤): إسراع إسرائيل في تصنيف مساحات في الضفة الغربية كأراضي دولة

الخطوات التالية التي تمخضت عن تشكيل حكومة أقصى اليمين بزعامة نتنياهو، وتمثلت بعملية تحويل الضفة الغربية ومصيرها لقبضة الصهيونية الدينية الاستيطانية:

١. إنشاء وزارة المهمات القومية وتعيين أوريت ستروك من الصهيونية الدينية الاستيطانية وزيرة لها. تشكل هذه الوزارة أداة لتوجيه ميزانيات الدولة لخدمة المشروع الاستيطاني. وبناء على الاتفاق الائتلافي الموقع في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، تم خلال العام ٢٠٢٣ سن قوانين جديدة لتوسيع دور الوزارة في تنشيط الاستيطان بالضفة الغربية، ويشمل الاستثمار في البنية التحتية، نقل عائدات الضرائب للمستوطنات، توسيع سيطرة المستوطنين، وإدارة شاملة لجوانب الحياة في المستوطنات.[٢٥]

٢. في تشرين الثاني ٢٠٢٣ تم تعيين تسفي سوكوت، وهو مستوطن متطرف ومن مؤسسي «شبيبة التلال»، مسؤولاً عن لجنة شؤون يهودا والسامرة، وهي لجنة متفرعة عن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست.[٢٦] تعمل هذه اللجنة الفرعية على وضع التشريعات العامة لوضعية الأرض المحتلة، والتنسيق بين المستوطنين ووزارات الدولة الأخرى، والمصادقة على التوجهات العامة لإسرائيل في ما يخص الضفة الغربية.

تشير الإحصائيات إلى أن العام ٢٠٢٣ كان الأكثر دموية على الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ نهاية الانتفاضة الثانية.

وقد انعكس تصاعد قوة اليمين المتطرف ميدانياً على مستويين:

- **المستوى الأول:** تحول سياسات الحكومة الإسرائيلية، التي يترجمها الجيش في الضفة الغربية، تجاه المزيد من التصعيد العسكري، والاقتحامات الواسعة التي تأخذ شكل «حملات عسكرية» تستمر أياماً، في ظل تراجع إستراتيجية الجيش السابقة التي تلائم بين التدخل العسكري (العصا) والتسهيلات الاقتصادية وتخفيف قيود الحركة (الجزرة). وقد أشار ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي إلى أن هذا التحول بات واضحاً بسبب سياسات الحكومات الإسرائيلية اليمينية، ووصل إلى ذروته في العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.[٢٧] في هذا السياق، هناك تركيز في الحملات العسكرية الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين بشكل خاص. في جنين، وصل عدد الشهداء عام ٢٠٢٣ إلى ١٤٧ شهيداً (من بينهم ٤٥٪ من مخيم جنين). أما في طولكرم، فوصل عدد الشهداء إلى ٦٨ (من بينهم ٤٢٪ من مخيم نور الشمس). وفي أريحا وصل عدد الشهداء إلى ٢٠ (من بينهم ٨٥٪ من مخيم عقبة جبر). وفي طوباس وصل عدد الشهداء إلى ٢٤ (من بينهم ٥٤٪ من مخيم الفارعة)، وفي نابلس وصل عدد الشهداء إلى ٨٩ شهيداً (من بينهم ٣٧٪ من المدينة ونحو ٢٠٪ من مخيم بلاطة). وقد ترافقت هذه الحملات العسكرية التي استمرت في العديد من المرات عدة أيام، مع تدمير ممنهج للبنى التحتية وتهجير جماعي (بحجة تفريغ المكان للعمليات العسكرية). ومنذ بداية الحرب، تفرض إسرائيل طوقاً أمنياً داخل الضفة الغربية، وهو الأطول في مدته مدة منذ ترسيخ نظام الحواجز والحركة في أعقاب الانتفاضة الثانية. وقد ساهم هذه الطوق في زيادة الفصل ما بين المدن الفلسطينية، عرقلة التجارة بينها، فرض واقع يقلص حركة الفلسطينيين، والموظفين، والطلبة ما بين المدن.
- **المستوى الثاني:** تطور إرهاب المستوطنين المنظم، ليشمل هجوماً جماعياً مسلحاً على قرى فلسطينية (خصوصاً على بلدة حوارة في شباط ٢٠٢٣ وقريتي عوريف وترمسعيا في حزيران ٢٠٢٣)، وحقول زيتون، وتهجير جماعي لعائلات بدوية، وإغلاق طرق. في معظم موجات العنف الذي قام به المستوطنين، كان الجيش الإسرائيلي إما مرافقاً لحماية المستوطنين، أو مشاركاً في

الاعتداءات.[٢٨] وتشير التطورات خلال العام ٢٠٢٣، وبالتحديد بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية إلى أن إرهاب المستوطنين آخذ بالتنامي بشكل ممنهج ومنظم ومؤطر أيديولوجياً. يساعد في هذا التنامي وجود بنية تحتية تنظيمية تتشكل من العديد من المؤسسات، المدارس الدينية–العسكرية، لجان التأهب، ومجموعات شبيبة وغيرها، وهذه الأطر تسمح بتحويل إرهاب المستوطنين إلى ظاهرة منظمة ومتحفزة.

وتشير الإحصائيات إلى أن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية وصلت ذروة هي الأعلى خلال العقد الأخير، من خلال هدم نحو ١١٧٧ بناء وتهجير نحو ٢٣٠٠ فلسطيني: في محافظة القدس وصل الهدم إلى ٢٣٠ منشأة وتهجير نحو ٦٣٣ شخصاً؛ في المنطقة «ج» وصل الهدم إلى نحو ٦٨٣ منشأة وتهجير نحو ٥٧٢ شخصاً؛ أما في مناطق السلطة الفلسطينية، فوصل الهدم إلى نحو ٢٦٥ منشأة وتهجير نحو ١٠٩٠ فلسطينياً.

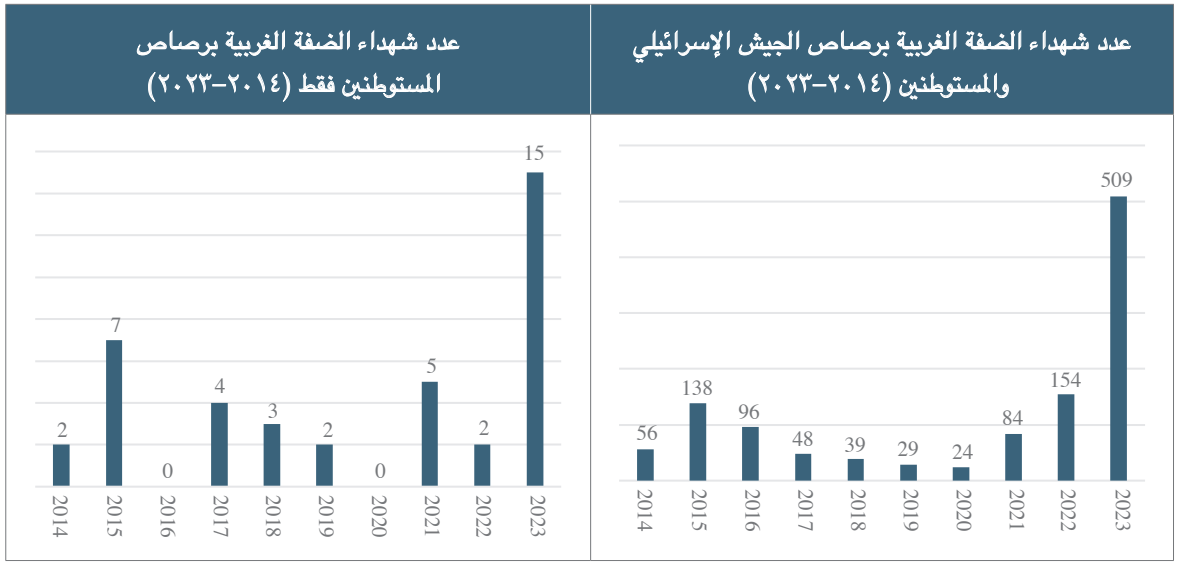

الشكل (٣): عدد شهداء الضفة الغربية سنوياً ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٣

ومنذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين، ارتفع عدد الأسرى الفلسطينيين بشكل كبير حيث تم اعتقال آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية بشكل احترازي، خصوصاً من أعضاء حركة حماس، وتم تحويل أغلبيتهم إلى الاعتقال الإداري. وتم اعتقال الآلاف من سكان قطاع غزة، أدرجوا تحت مسمى «المقاتل غير الشرعي» (لقد سنت إسرائيل قانون المقاتل غير الشرعي لأول مرة عام ٢٠٠٢).[٢٩] ولا بد من التنويه، إلى أن تعيين بن غفير وزيراً للأمن القومي ومسؤولاً عن جهاز مصلحة السجون ساهم بشكل

كبير في دهورة غير مسبوقة في شروط الاعتقال والسجن التي يعيشها الأسرى الفلسطينيون منذ بداية الحرب، والتي تعتبر الأكثر مأساوية في تاريخ الحركة الأسيرة، خصوصاً في ما يتعلق بأسرى الحرب من قطاع غزة.[٣٠]

عدد شهداء الحركة الأسيرة (٢٠١٤-٢٠٢٣) لا يشمل «المقاتل غير الشرعي» أو الأسير غير السياسي	أسرى قطاع غزة وقانون «مقاتل غير شرعي»	
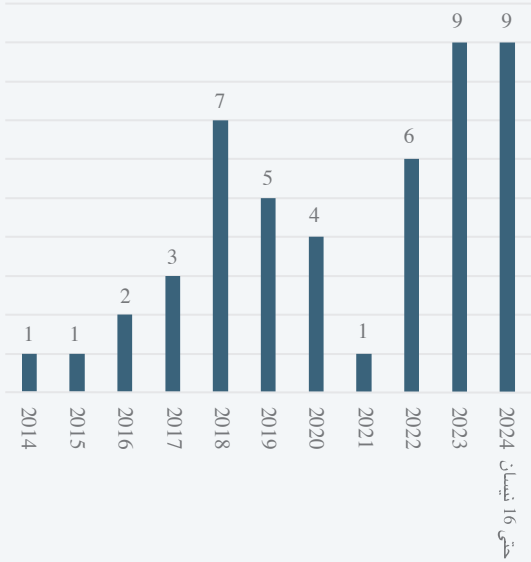		يتم إرسال الأسرى إلى قاعدة ساديه تيمان التي تخضع لمسؤولية شعبة الاستخبارات في النقب للتحقيق معهم في ظل ظروف غير إنسانية. بعد ذلك، إما الإفراج عنهم أو إرسالهم إلى مصلحة السجون التي تقع ضمن صلاحية ايتمار بن غفير
		عدد المعتقلين: حسب إحصائيات مصلحة السجون الإسرائيلية، عدد الأسرى الذين يصنفون «مقاتلون غير شرعيون» كان ٧٩٣ في بداية آذار ٢٠٢٤ (لا يشمل الأسرى في ساديه تيمان)
		الشهداء: خلال الأشهر الستة الأولى، وصل عدد الشهداء في السجون من هذه الفئة ٢٧ شهيداً.

الشكل (٤): عدد الشهداء الأسرى ما بين ٢٠١٤-٢٠٢٣ وأوضاع أسرى غزة

خامساً: التفاعلات الدولية مع مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية عام ٢٠٢٣

أفرزت الحرب الشعواء على غزة ومشاهد القتل والدمار تحولات مهمة في الموقف الدولي تتعلق بالمواقف تجاه القضية الفلسطينية ما يجعل منها مؤشراً على تحولات ذات إمكانيات مستقبلية جدية بخصوص القضية الفلسطينية؛ أدناه أهم هذه المتغيرات وإسقاطاتها:

٥.١ اتهام إسرائيل بجريمة الإبادة الجماعية

اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بارتكاب أعمال في غزة يمكن تصنيفها على أنها إبادة جماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.[٣١] كما لجأت إلى محكمة العدل الدولية، سعياً لاستصدار أمر ملزم بوقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة على الفور. ويمكن لهذه المخاوف والاتهامات أن تعيد تشكيل تصور المجتمع الدولي لإسرائيل، مما قد يؤدي إلى عزلتها الدبلوماسية وتهديداتها الإستراتيجية، بما في ذلك العقوبات أو غيرها من العواقب، بسبب سلوكها في غزة.

٥.٢ الاحتجاجات المناصرة للفلسطينيين: الطلبة في المقدمة

الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين خلال الحرب شكلت لحظة مهمة في حركات التضامن العالمية، حيث شهدت مظاهرات ضخمة في مدن كبرى مثل لندن والولايات المتحدة. تصاعدت الاحتجاجات الطلابية في الولايات المتحدة، خاصة في جامعة كولومبيا، إلى حركة واسعة امتدت إلى ٥٠ ولاية ودول أخرى كفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. هذه الاحتجاجات تجاوزت المطالب العينية لإنهاء الحرب على غزة لتشمل دعم القضية الفلسطينية في إطار مفاهيم الاستعمار والتحرر والعدالة. تميزت الاحتجاجات بربطها قضايا مثل العنصرية وتغير المناخ، ومطالبة الجامعات بسحب استثماراتها من إسرائيل، مما يشير إلى «عولمة» القضية الفلسطينية وتحولها إلى نضال عالمي مشترك.

تدفع هذه الاحتجاجات إلى سيرورة جديدة يمكن أن تفضي إلى عزلة إذ إن أحد أهم مطالب المحتجين هو سحب الاستثمارات من الشركات التي تدعم إسرائيل في مسعى يذكر باحتجاجات الطلبة (١٩٨٢-١٩٨٧) ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والذين ايضاً طالبوا بسحب استثمارات جامعاتهم ورفض التعاون الأكاديمي مع نظام الفصل العنصري.[٣٢] ويقدر البعض أن حجم صناديق الاستثمارات التي بحوزة الجامعات الأميركية تصل إلى ١٠٠٠ مليار دولار. وفي نهاية نيسان ٢٠٢٤، أصبحت جامعة

براون المرموقة أول جامعة أميركية تبدي موافقة على سحب استثماراتها من إسرائيل، تبعتها جامعة غولدسميث في لندن. من الناحية الإستراتيجية، كان لهذه الاحتجاجات تداعيات على إسرائيل من خلال تحدي سياساتها وتحالفاتها ورواياتها ليس فقط في حرم الجامعات، وإنما أيضاً في الفضاء العام العالمي والأميركي بشكل خاص. لقد فرضت هذه الاحتجاجات على جدول اهتمام الرأي العالمي نقاشات تتعلق بالمساءلة وانتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى عملية سلام أكثر إنصافاً واستدامة، وإعادة إدراج القضية الفلسطينية في سياق حركات التحرر من الاستعمار. إن استمرارية هذه الاحتجاجات، في حال انتقلت من «احتجاجات على حرب» إلى «قضية دائمة لدى الحركات الطلابية العالمية النقدية» فإنها ستشكل تحدياً إستراتيجياً لإسرائيل، ونافذة لإعادة موضعة القضية الفلسطينية في أوساط حيوية، نقدية، ومؤثرة في الخطاب العالمي. وعكس انتشار هذه الاحتجاجات تآكل الخوف من تهم معاداة السامية التي صارت تعتبر بمثابة محاولة لتكميم الأفواه في ما يتعلق بنقد إسرائيل.

للمزيد حول ردود الفعل الدولية، بما فيها الولايات المتحدة، انظر/ي فصل مشهد العلاقات الخارجية.

إجمال

شكل هجوم ٧ أكتوبر والحرب على قطاع غزة وتطور نفوذ المستوطنين في الضفة الغربية أحداثاً مفصلية قد تكون له أبعاد إستراتيجية يمكن أن تعيد تحديد ملامح الصراع سنواتٍ قادمة. يراد للتحليل أعلاه أن يكون دعوة لفهم أعمق ومشاركة استباقية مع الأحداث التي ستشكل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، أكثر من كونه مجرد تأطير لحدث لم تتضح معالمه النهائية بعد. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن الآثار المترتبة على هذه التحولات تمتد إلى ما هو أبعد من النتائج العسكرية المباشرة، على الرغم من قساوتها ولا إنسانيتها، لتطال أسئلة إستراتيجية تتعلق بالقضية الفلسطينية، حل الدولتين، مصير الانقسام الفلسطيني، وقدرات إسرائيل على الاستمرار بالهيمنة على ديناميات الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. تمس هذه القضايا جوهر الهوية الوطنية والسيادة والحقوق الأساسية وتستدعي ما هو أبعد من التأمل.

الهوامش

١ Gidi Weitz, “Another Concept Implodes: Israel Can’t Be Managed by a Criminal Defendant”, in Haaretz, on October 9, 2023. See: https://www.haaretz.com/israel-news/2023-10-09/ty-article/.premium/another-concept-implodes-israel-cant-be-managed-by-a-criminal-defendant/0000018b-1382-d2fc-a59f-d39b5dbf0000. ، قمنا في مركز مدار بتلخيص تداعيات «إدارة الصراع» في أكثر من مناسبة، واستعرضنا أهدافها بعيدة المدى، انظر/ي: وليد حباس، « في مفهوم «تقليص الصراع ..» الخلفية، الغايات والمآلات»، أوراق إسرائيلية (٧٥)، المركز الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية–مدار، ٢٠٢٢.

٢ دورون متسا، «حماس هي ذخر إستراتيجي لإسرائيل»، في هآرتس، بتاريخ ١ آذار ٢٠١٧. الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/2017-03-01/ty-article-opinion/.premium/0000017f-e1df-d7b2-a77f-e3dfa02d0000. وفي ما يخص تصريحات سموتريتش التي تعود للعام ٢٠١٥، انظر/ي: https://www.youtube.com/watch?v=pB16PMEPuiM

٣ Meron Rapoport, “The end of the Netanyahu doctrine”, in Responsible Statecraft, on October 11, 2023. See: https://responsiblestatecraft.org/benjamin-netanyahu-israel/.

٤ يوناتان ليس، «الكابينيت صادق: إسرائيل ستعمل لمنع انهيار السلطة الفلسطينية؛ بن غفير يعارض»، في هآرتس، بتاريخ ٩ تموز ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-07-09/ty-article/00000189-3b9f-dcb5-a5df-7fff7f550000

٥ Meron Rapoport, “The end of the Netanyahu doctrine”.

٦ أنظر/ي: https://www.haaretz.com/israel-news/2024-01-06/ty-article/.premium/families-of-israelis-killed-in-beeri-home-hit-by-tank-fire-on-october-7-demand-probe/0000018c-de77-daf6-a5df-df7f22d60000

٧ Josh Zumbrun, “Comparing Gaza Death Counts to thise in other wars? Don’t”. In the Wall Street Journal, on Nov 20, 2023. See: https://www.wsj.com/world/middle-east/comparing-gaza-death-counts-to-those-in-other-wars-dont-bcc3a780

٨ إنظر/ي: https://www.inn.co.il/news/629709

٩ ياردين ميخائيلي وأبي سيرف، «منطقة أمنية وممر السيطرة: هكذا يبدو تمركز الجيش في غزة»، في هآرتس، بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠٢٤. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/security/2024-03-28/ty-article-magazine/.premium/0000018d-9cc9-df62-a3fd-9ecdb8420000

١٠ وللمقارنة، فإن المنطقة «ج» في الضفة الغربية تعتبر تحت السيطرة الأمنية والإدارية لإسرائيل، وبينما أن المنطقة «ب» في الضفة الغربية تعتبر تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، لكنها من الناحية الإدارية تحت صلاحيات السلطة الفلسطينية. إن وجود منطقة في قطاع غزة ليست تحت السيطرة الإدارية لإسرائيل أو السلطة الفلسطينية من شأنه أن يساهم في خلق تصنيفات جديدة.

١١ انظر/ي مثلا: https://www.mako.co.il/news-military/2024_q2/Article-b5211eefc08ee81027.htm.

١٢ مدار، «إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل الأونروا في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب»، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، بتاريخ ١٩ شباط ٢٠٢٤.

١٣ CNN, “Blinken says he believes a ceasefire deal is possible. Here›s what you should know”, in CNN, on March 21, 2024. See: https://edition.cnn.com/middleeast/live-news/israel-hamas-war-gaza-news-03-24#h_7df9e28129e2d6dcc24850d5f14030f3-21-

١٤ CBC, “Israel›s Gaza bombing campaign is the most destructive of this century, analysts say”, in CBC, on December 30, 2023. See: https://www.cbc.ca/news/politics/israel-gaza-bombing-hamas-civilian-casualties-1.7068647

١٥ Patrick Wintour, “Widespread destruction in Gaza puts concept of ‘domicide’ in focus”, in The Gaurdian, on December 7, 2023. See: https://www.theguardian.com/world/2023/dec/07/widespread-destruction-in-gaza-puts-concept-of-domicide-in-focus

١٦ Kaamil Ahmed, Damien Gayle and Aseel Mousa, “Ecocide in Gaza’: does scale of environmental destruction amount to a war crime?”, in The Gaurdian, on March 29, 2023. See: https://www.theguardian.com/environment/2024/mar/29/gaza-israel-palestinian-war-ecocide-environmental-destruction-pollution-rome-statute-war-crimes-aoe

١٧ “No Traces of Life: Israeli’s ecocide in Gaza 2023-F-A,” in Forensic-Archtecture, on March 29, 2024. See: https://forensic-architecture.org/investigation/ecocide-in-gaza

١٨ أنظر/ي على سبيل المثال: Rudolph J. Rummel, “Democracy, Power, Genocide, and Mass Murder” in Journal of Conflict Resolution, Vol. 39 (1) , 1995.

١٩ يوحانان صوريف واصفان كلور، «إعادة العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى إسرائيل» (تل أبيب: معهد الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠٢٤). الرابط: https://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2024/02/1832.pdf

٢٠ خالد عنبتاوي، تحولات الحكم العسكري في الضفة الغربية (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠١٨)

٢١ اتفاق أوسلو الثاني (١٩٩٥)، الفصل ١، المادة ١، الفقرة ٥.

٢٢ وليد حباس، قراءة في مواقف الأحزاب الإسرائيلية، مصدر سابق.

٢٣ هاجار شيزيف، «سموتريتش يدفع إلى إنفاذ قانون إسرائيلي في ما يخص البناء في مناطق أ وب، وبشكل يتعارض مع اتفاق أوسلو»، في هآرتس، بتاريخ ١٩ تموز ٢٠٢٣. الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2023-07-19/ty-article/.premium/00000189-6db7-de6d-a1ef-fd-f7f2760000

٢٤ ACRI, “Statement of Transfer of Power. Yesh Din, The Association for Civil Rights in Israel, and Breaking the Silence: The agreement between Galant and Smotrich means legal annexation of the West Bank to Israel”, on March 21, 2023. See: https://www.english.acri.org.il/post/joint-statement-on-transfer-of-power; Peace Now, “The Minister of Defense approved the declaration of the largest Nature Reserve in 25 years in the West Bank”, in Peace Now, on May 24, 2022. See: https://peacenow.org.il/en/the-minister-of-defense-approved-the-declaration-of-the-largest-nature-reserve-in-25-years-in-the-west-bank ؛ وحول الاستيطان التوراتي، انظر/ي الموقع الرسمي لوزارة التراث الإسرائيلية على الرابط التالي: https://www.gov.il/he/pages/yus23؛ وحول الاستيطان الرعوي، انظر/ي كارني إلدار، «٣٠٠ ألف دونم ومئات المتطوعين: نوع جديد من الاستيطان المسيج والمنصوب على قمم التلال»، في إسرائيل هيوم، بتاريخ ٤٠ حزيران ٢٠٢٢. الرابط: https://www.israelhayom.co.il/magazine/hashavua/article/11949253

٢٥ ايتمار ايخنر، «ستروك تحصل على صلاحيات جديدة لوزارتها»، في واي نت، بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢٣. انظر/ي: https://www.ynet.co.il/news/article/syptd6c6j

٢٦ موران أزولاي، «تعيين تسيبي سوكوت رئيساً للجنة الفرعية في لجنة الخارجية والأمن، اللجنة المسؤولة عن يهودا والسامرة»، في واي نت، بتاريخ ١ تشرين الثاني، ٢٠٢٣. انظر/ي: https://www.ynet.co.il/news/article/skfgpll7t

٢٧ Tamir Hayman and Eden Kaduri, “Undermining the Status Quo in the West Bank”, INSS, June 25, 2023. See: https://www.inss.special-publication-250623.pdf/06/org.il/wp-content/uploads/2023

٢٨ Human Rights Watch, “West Bank: Israel Responsible for Rising Settler Violence”, published online on April 17, 2024. See: west-bank-israel-responsible-rising-settler-violence#:~:text=(Jerusalem)%20–%20/17/04/https://www.hrw.org/news/2024 The%20Israeli%20military,Human%20Rights%20Watch%20said%20today

٢٩ يعرف القانون المقاتل غير الشرعي بأنه «الشخص الذي شارك في الأعمال العدائية ضد دولة إسرائيل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو كان عضواً في قوة تقوم بأعمال عدائية ضد دولة إسرائيل ولم تستوف فيها الشروط التي تمنح المعتقل وضعية أسير الحرب بموجب القانون الدولي الإنساني، كما هو مفصل في المادة ٤ من اتفاقية جنيف الثالثة المؤرخة ١٢ آب ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب. انظر/ي القوانين التي سنتها إسرائيل بهذا الشأن منذ بداية الحرب على موقع الراصد القانوني في مركز مدار، على الرابط التالي: https://www.madarcenter.org/تقارير/الراصد-القانوني.

٣٠ المصدر الوحيد لهذا المعلومات هو ما نشرته صحيفة هآرتس بتاريخ ٧ آذار ٢٠٢٤، بناء على تحقيق قامت به منظمة «هاموكيد». الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2024-03-07/ty-article/.premium/0000018e-1240-df16-a58e-1ffedcf70000.

٣١ للاطلاع على الدعوى المقدمة من جنوب افريقيا، انظر/ي: https://www.courthousenews.com/wp-content/uploads/2023/12/South-Afri-ca-v-Israel.pdf

٣٢ انظر/ي: https://guides.lib.unc.edu/protests-unc/anti-apartheid